

القاهرة ٢ فبراير ٢٠٢٣

السادة البورصة المصرية
إدارة الإفصاح

بعد التحية

مرفق لسيادتكم محضر الجمعية العامة غير العادية والذي انعقدت بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٢٣ (موثق)

مع جزيل الشكر

مدير علاقات المستثمرين

أسامة زهير



محضر الجمعية العامة غير العادية (الاجتماع الثاني)
لشركة المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية
شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
المنعقد يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/١/٢٤

انه في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/١/٢٤ بناءً على الدعوة الموجهة من السيد / تامر فؤاد عثمان رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة انعقد الاجتماع الثاني للجمعية العامة الغير عادية في تمام الساعة الثانية والنصف ظهراً في نادي العلميين بالقاهرة الكائن ب مدينة نصر وقد حضر الاجتماع السادة أعضاء مجلس الإدارة الآتين:

- (١) السيد / تامر فؤاد عثمان
رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب
(٢) السيدة/ داليا عمر حسن
العضو المنتدب
(٣) السيد / عماد محمد صفوت عبد الفتاح
عضو مجلس الإدارة
(4) دينا حسن نجم الدين
عضو مجلس ادارة

وحضر الاجتماع السيد مراقب الحسابات: الاستاذ/ جرجس ابراهيم عبد النور
هذا ولم يحضر مندوب عن الهيئة العامة للرقابة المالية ولم يحضر مندوب عن هيئة الاستثمار.

لمناقشة الجدول التالي:

١. زيادة راس المال المرخص بة من ٣٠ مليون جنية الي ١٠٠ مليون جنية
٢. زيادة راس مال المصدر من ١٥ مليون جنية الي ٢٩ مليون جنية بزيادة نقديه قدرها ١٤ مليون جنية موزعة على ١٤٠ مليون سهم بالقيمة الاسمية البالغة ١٠ قرش و مصاريف اصدار قدرها ٠.٢٥ قرش وذلك عن طريق الاكتتاب النقدي لقدامى المساهمين كل حسب مساهمته حيث تتم الزيادة نقداً و/أو عن طريق الارضدة الدائنه المستحقة الأداء لبعض المساهمين و الظاهرة بالمركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ مع اعمال حق تداول حق الاكتتاب منفصلاً عن (السهم الاصلى).
٣. عرض دراسة الجدوى التفصيلية عن استخدام أموال الزيادة و مناقشة العوائد المحصلة على المساهمين بالجمعية العامة لمناقشتها
٤. تعديل المادة ٣ من النظام الأساسي
٥. تفويض رئيس مجلس الإدارة في تعديل المادة ٦ و ٧

وقد رأس الاجتماع السيد / تامر فؤاد عثمان رئيس مجلس الإدارة و قام بترشيح كل من الاستاذ / مصطفى اشرف و الأستاذ احمد طارق فارزا أصوات والسيد/ أسامة زهير عبد الحي أمين سر للجلسة و قد اقرت الجمعية بالموافقة على ذلك وقد قام مراقب الحسابات الأستاذ جرجس ابراهيم عبد النور بمراجعة إجراءات الدعوة و تبين أنها صحيحة ووجهت في المواعيد القانونية، ثم تم فرز الأصوات الحاضرة وقد تبين أن عدد الأصوات الحاضرة ٤٥٩١٧٩٠٤ سهم من عدد أسهم الشركة البالغ ١٥٠٠٠٠٠٠٠ سهم وبذلك تكون بلغت نسبه الحضور ٣٠.٦١١٪. بالاصالة وقد أعلن امين سر الجلسة اكتمال النصاب القانوني للجمعية

رئيس مجلس الإدارة

مراقب الحسابات

أمين سر الجلسة

فارزا الأصوات

تامر فؤاد عثمان

جرجس ابراهيم عبد النور

أسامة زهير عبد الحي

أحمد طارق مصطفى

مصطفى اشرف



وبعد أن تأكد السيد رئيس مجلس الإدارة من إجراءات الدعوة وقانونية الاجتماع أعلن البدء في مناقشة جدول الأعمال وبعد المناقشة تمت الموافقة بالإجماع على اعتماد البنود التالية:

البند الأول

- زيادة راس المال المرخص به من ٣٠ مليون جنية الي ١٠٠ مليون جنية

القرار

تمت الموافقة بالإجماع والتصديق علي زيادة راس المال المرخص به من ٣٠ مليون جنية الي ١٠٠ مليون جنية

البند الثاني

- زيادة راس مال المصدر من ١٥ مليون جنية الي ٢٩ مليون جنية بزيادة نقديه قدرها ١٤ مليون جنية موزعة على ١٤٠ مليون سهم بالقيمة الاسمية البالغة ١٠ قرش و مصاريف اصدار قدرها ٠.٢٥ قرش وذلك عن طريق الاكتتاب النقدي لقدامى المساهمين كل حسب مساهمته حيث تتم الزيادة نقدا و/أو عن طريق الأرصدة الدائنه المستحقة الأداء لبعض المساهمين والظاهرة بالمركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ مع اعمال حق تداول حق الاكتتاب منفصلا عن السهم الأصلي

القرار

تمت الموافقة بالإجماع والتصديق علي زيادة راس مال المصدر من ١٥ مليون جنية الي ٢٩ مليون جنية بزيادة نقديه قدرها ١٤ مليون جنية موزعة على ١٤٠ مليون سهم بالقيمة الاسمية البالغة ١٠ قرش و مصاريف اصدار قدرها ٠.٢٥ قرش وذلك عن طريق الاكتتاب النقدي لقدامى المساهمين كل حسب مساهمته حيث تتم الزيادة نقدا وعن طريق الأرصدة الدائنه المستحقة الأداء لبعض المساهمين والظاهرة بالمركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ والمعتمدة من قطاع الأداء الاقتصادي بالهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة مع اعمال حق تداول حق الاكتتاب منفصلا عن السهم الأصلي

البند الثالث

- عرض دراسة الجدوى التفصيلية عن استخدام اموال الزيادة و مناقشة العوائد المحصلة على المساهمين بالجمعية العامة لمناقشتها

القرار

تمت الموافقة بالإجماع والتصديق علي دراسة الجدوى التفصيلية عن استخدام اموال الزيادة و العوائد المحصلة عليها

البند الرابع

- تعديل المادة ٣ من النظام الأساسي

القرار

تمت الموافقة بالإجماع والتصديق علي تعديل المادة ٣ من النظام الأساسي للشركة كالتالي

- حذف بند إقامة و تشغيل مصنع لتصنيع الاجزاء الانشائية و المعدنية (اجزاء كباري - صهاريج- جمالونات)
- حذف بند إدارة المشروعات الهندسية والإشراف على تنفيذها وكافة الأعمال المتعلقة بها.

إضافة البنود الآتية لمادة ٣ :

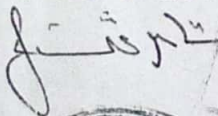
- الاشتراك والمساهمة والاستثمار بصورة مباشرة وغير مباشرة في كافة مجالات الاستثمار الخدمية والتجارية والعقارية والصناعية مع عدم الإخلال بالمادة (٢٧) من قانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والمادتين ١٢٠ و ١٢٢ من لائحته التنفيذية.
- إدارة المشروعات والشركات والاشتراك في ادارتها. مع مراعاة احكام القوانين واللوائح والقرارات السرية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.

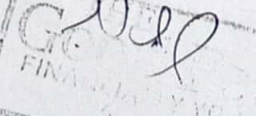
رئيس مجلس الإدارة

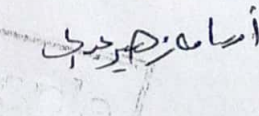
مراقب الحسابات

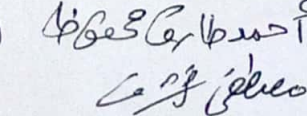
أمين سر الجلسة

فارزا الأصوات









المادة ٣ قبل التعديل

غرض الشركة هو:

١. إقامة و تشغيل مصنع لتصنيع الأجزاء الانشائية و المعدنية (اجزاء كباري - صهاريج- جمالونات)
٢. إدارة المشروعات الهندسية والإشراف على تنفيذها وكافة الأعمال المتعلقة بها.
٣. القيام بأعمال التركيبات الميكانيكية والكهروميكانيكية والتركيبات المعدنية المتنقلة بكافة أنواعها.
٤. القيام بأعمال مقاولات البناء والتشييد والتشطيبات والدهانات والعزل.
٥. القيام بأعمال تدريب العمالة وتوريد المعدات والخامات وكافة المستلزمات المتعلقة بكافة الأنشطة السابقة.
٦. أعمال الاستشارات والتصميمات الهندسية.
٧. القيام بأعمال التفتيش الهندسي ومراقبة الجودة وما يستلزمها من اختبارات متعلقة بكافة الأنشطة السابقة.
٨. القيام بعقد دورات تدريبية في المجالات الهندسية والفنية المختلفة وما يلزمها من عقد الاختبارات ومنح شهادات الكفاءة.
٩. تجارة وتوزيع كافة السلع والخامات ومواد البناء وقبول التوكيلات التجارية في كافة المجالات.
١٠. الاستيراد والتصدير.

مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاوُل أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج، كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

لتصبح المادة ٣ بعد التعديل كالآتي:

غرض الشركة هو:

- ١- إدارة المشروعات والشركات والاشتراك في ادارتها. مع مراعاة احكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.
- ٢- القيام بأعمال التركيبات الميكانيكية والكهروميكانيكية والتركيبات المعدنية المتنقلة بكافة أنواعها.
- ٣- القيام بأعمال مقاولات البناء والتشييد والتشطيبات والدهانات والعزل.
- ٤- القيام بأعمال تدريب العمالة وتوريد المعدات والخامات وكافة المستلزمات المتعلقة بكافة الأنشطة السابقة.
- ٥- أعمال الاستشارات والتصميمات الهندسية.
- ٦- القيام بأعمال التفتيش الهندسي ومراقبة الجودة وما يستلزمها من اختبارات متعلقة بكافة الأنشطة السابقة.
- ٧- القيام بعقد دورات تدريبية في المجالات الهندسية والفنية المختلفة وما يلزمها من عقد الاختبارات ومنح شهادات الكفاءة.
- ٨- تجارة وتوزيع كافة السلع والخامات ومواد البناء وقبول التوكيلات التجارية في كافة المجالات.
- ٩- الاستيراد والتصدير.
- ١٠- الاشتراك والمساهمة والاستثمار بصورة مباشرة وغير مباشرة في كافة مجالات الاستثمار الخدمية والتجارية والعقارية والصناعية مع عدم الإخلال بالمادة (٢٧) من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والمادتين ١٢٠ و ١٢٢ من لائحته التنفيذية.

مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاوُل أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج، كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

رئيس مجلس الإدارة

مراقب الحسابات

أمين سر الجلسة

فارزا الأصوات

Handwritten signature

Handwritten signature and stamp

Handwritten signature

Handwritten signature



البند الخامس

- تفويض رئيس مجلس الإدارة في تعديل المادة ٦ و ٧

القرار

تمت الموافقة بالإجماع والتصديق علي تفويض رئيس مجلس الإدارة في تعديل المادة ٦ و ٧ في ضوء ما تسفر عنه نتيجة الاكتتاب في الزيادة والأفراج عن المبالغ المسددة بالبنك تحت حساب الزيادة هذا وقد تم تفويض المهندس تامر فؤاد عثمان رئيس مجلس الاداره و العضو المنتدب لانخال اي تعديلات غير جوهرية تراها الجهات الحكومية علي قرارات الجمعية و تمت الموافقة علي تفويض كلا من السيد / أسامة زهير عبد الحي والسيد / عبده احمد عبدة و السيد / احمد طارق محفوظ و السيد / احمد سمير مجتمعين أو منفردين في توثيق المحضر بهيئة الاستثمار والتعامل في هذا الشأن مع الشهر العقاري ونقابة المحامين و الغرفة التجارية و التوقيع و التصديق علي عقد التعديل بالشهر العقاري و نشر التعديل بصحيفه الشركات و كل ما يلزم من إجراءات و مستندات في هذا الشأن مع كافة الجهات الحكومية و قيد اسهم الزيادة بالبورصة المصرية و شركة مصر للمقاصة و التعامل مع الهيئة العامة للرقابة المالية هذا حيث تم الانتهاء من أعمال الجمعية العامة الغير العادية في تمام الساعة الثالثة والنصف عصرا من نفس اليوم

رئيس مجلس الإدارة

تامر فؤاد عثمان

مراقب الحسابات

اسامة زهير عبد الحي

أمين سر الجلسة

اسامة زهير عبد الحي

فارزا الأصوات

أحمد طارق محفوظ
مصطفى توفيق

القرار

أقر انا تامر فؤاد عثمان رئيس الاجتماع باتني بمجنول مسؤولية قانونية كاملة عن صحة ما ورد في هذا المحضر من بيانات ووقائع و إجراءات الاعتقاد و ذلك في مواجهه الغير و المساهمين و الشركاء و الهيئة العام للاستثمار و المناطق الحرة

رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب

تامر فؤاد عثمان

تامر فؤاد عثمان





(قطاع الشؤون القانونية)

Legal Affairs Sector

الإدارة المركزية لشؤون التأسيس والشركات

١٩٧٠

أقرأنا / المساهمة زهير عبد الحى عبد الجيد بطاقة رقم : ٧٩٨ - ١١٩٤١ - ٢٤١
بصفتي / موهبي بأن الثابت خلفه هو صورة طبق الأصل من محضر
اجتماع (مجموعة خبراء) شركة : المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية
المنعقد بتاريخ ٢٤ / ١ / ٢٠٢٢ عدد صفحات المحضر (٤) صفحة - عدد النسخ () نسخة، وذلك تحت مسؤوليتي
ودون أدنى مسؤولية على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبأئني مفض في تسليم وإستلام المحضر.
وذلك بعد سداد الرسم المقرر وقدره (٤٥٠) بموجب إيصال رقم (٦٨٤٨٤٢)
بتاريخ / / 20 والمقدم للهيئة بتاريخ : / / 20
توقيع مقدم الطلب
.....

"دون إخلال بحقوق المساهمين أو الشركاء في الشركة، فقد تم التصديق على هذا المحضر في حدود السلطة المقررة للهيئة
بنص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159
لسنة 1981، وفي ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات من الناحية الإجرائية فقط دون التطرق إلى محتوى المحضر
أو مضمون ما ورد فيه من قرارات، ودون أدنى مسؤولية على الهيئة في مواجهة المساهمين أو الشركاء في الشركة أو الغير
عن مضمون ما ورد في المحضر من قرارات أو إجراءات أو بيانات".

ملاحظات الهيئة : للشهر العقاري ولا يتم التأسيس بزيادة رأس
المال الموزع على ذلك الأبله تعديل المادتين (٧٢٦) و (٧٢٧) بما ليس فر عنه
إجراءات الإكتساب



مدير الإدارة

.....
٢٠٢٢ / ١ / ٢١

المحامي

.....
٢٠٢٢ / ١ / ٢١

F-ISS/B-01-09